سلسلة خاصة عن القضايا الإحصائية في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة الإحصاءات لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. أعدت هذه المذكرة ، التي صاغها صندوق النقد الدولي ، بالاشتراك مع خبراء إحصاءات الأسعار من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ، ومكتب العمل الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، واللجنة الإحصائية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي). وتعبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق، أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

ضمان استمرارية إحصاءات الحسابات القومية

يمكن أن تتأثر عمليات إعداد ونشر الحسابات القومية وبياناتها المصدرية بتفشي جائحة كوفيد-19 (فيروس كورونا) والإجراءات المطبقة للحد من انتشارها. وتشمل القضايا والتحديات في هذا السياق زيادة نسبة عدم الإجابة على أسئلة المسوح، والإغلاق المؤقت لمنشآت الأعمال، وتأخر مصادر البيانات وعمليات إعدادها، والقيود على الحركة.

أولا- مسائل تشغيلية عامة

وللتعامل مع عمليات الإغلاق الجزئي/الكلي أو عمل الموظفين من بُعد، ينبغي أن تضع مكاتب الإحصاء الوطنية خططا لضمان استمرار نشر الحسابات القومية وغيرها من الإحصاءات. وإذا لم يكن ذلك قد حدث بعد، فهناك فرصة للتخطيط تحسبا للتطورات المحتملة في المستقبل. (قد تصدر قرارات العمل للعمل من بُعد مع فترة إخطار مسبقة قصيرة جدا). ومن الممكن أيضا أن يرتفع عدد الموظفين الذين يحصلون على إجازات مرضية. وفي نفس الوقت، قد يواجه مستخدمو البيانات ومقدموها نفس هذه المشكلات.

وبالنسبة لمكاتب الإحصاء الوطنية التي تضع خططا أو التي بدأت بالفعل تطبيق نظام العمل من بُعد، فسوف تُملي ظروف كل بلد ترتيبات العمل المطلوبة عمليا. وفيما يلي بعض المسائل التي يتعين مراعاتها :

- إمكانية الحصول على أجهزة كمبيوتر: سيكون الموظفون بحاجة إلى أجهزة كمبيوتر محمولة أو أجهزة كمبيوتر منزلية ليتمكنوا من العمل من بعد.
- البرمجيات: ينبغي أن تكون أجهزة الكمبيوتر المحمولة مجهزة بكل البرمجيات والوثائق اللازمة لدعم عملية إعداد البيانات.
- أمن البيانات: وضع بروتوكولات أمنية لضمان بقاء البيانات آمنة وعدم تعرض سريتها للخطر.
- مراقبة الطاقة الاستيعابية لتكنولوجيا المعلومات: تحديد أولويات تصريحات الاستخدام مع عدم السماح باستخدام شبكة الإنترنت إلا للموظفين الأساسيين.
- تحديد الموظفين الرئيسيين (عدد محدود) المطلوب السماح لهم بدخول المقر الرئيسي لمعالجة البيانات المؤشر وإصدارها.

- وبالنسبة للبلدان التي تعد البيانات باستخدام برنامج مايكروسوفت إكسل، ينبغي وضع بروتوكولات تضمن مشاركة الملفات صحائف العمل النهائية مع أكثر من موظف للحد من المشكلات التي قد تنجم عن حدوث عطل في المعدات أو مرض الموظفين إذا كان هناك موظف واحد فقط يمكنه الوصول إلى هذه الملفات .
- إقامة قنوات للتواصل: تنظيم مجموعة تواصل من خلال تطبيق "واتس آب" لتيسير تواصل الموظفين.
- إصدار البيانات: وضع بروتوكولات للموافقة على إصدارات البيانات ونشرها من بُعد.

ثانيا – البيانات المصدرية للحسابات القومية

ينبغي لموظفي الحسابات القومية أن يكونوا على اتصال بمصادر البيانات الرئيسية لمراقبة سير بعض العوامل مثل حالات التأخر وتراجع معدلات الاستجابة. ويمكن الاستمرار في تجميع البيانات في الحالات التي يجري فيها جمع البيانات من المصادر الإدارية المصدرية عبر إجراءات إدارية أو البريد الإلكتروني أو الهاتف أو البوابات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. غير أنه من المحتمل أن تكون طاقة إبلاغ البيانات لدى المجيبين قد انخفضت وتصبح عندئذ إمكانية المتابعة أكثر صعوبة. وبالتالي، ينبغي أن يطلب معدو البيانات المعلومات الضرورية فقط اللازمة لإعداد المجملات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الحكومات، في بعض البلدان، تقوم بتيسير تقديم البيانات/الامتثال بالنسبة للإقرارات الضريبية الإدارية الأساسية أو تمديد آجالها. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي توقع حالات التأخير ويتعين النظر في استخدام أساليب احتساب أخرى للبيانات.

وينبغي أن يتركز كذلك جمع البيانات على المجيبين الرئيسيين والأنشطة الرئيسية المتأثرة بمرض كوفيد–19. وأحد البدائل لإجراءات جمع البيانات العادية هو الاتصال الهاتفي المباشر بكبار المجيبين (من حيث النشاط الاقتصادي) والاستفسار عن إمكانية قيامهم باستكمال المسح معكم عبر الهاتف. وفي هذه الحالات، يمكن قبول بيانات تقديرية عن أنشطتهم لأنه قد يتعذر عليهم تقديم أرقام دقيقة. وعلى سبيل المثال، إذا تعذر على شركة ما تقديم أرقام دقيقة عن مبيعاتها في ربع السنة أو في شهر، فربما يكون بوسعها تقديم مؤشر بالنسبة المئوية لتراجع المبيعات. ويمكن استخدام هذه البيانات لإعداد تقديرات عن المبيعات خلال الفترة الحالية عن طريق ضرب هذه النسبة المئوية في رقم مبيعات الفترة السابقة.

ولدى مواجهة زيادة في حالات عدم استلام الاستبيانات أو تأخر الإبلاغ، يتعين التواصل مع المجيبين للتأكد من استمرارية تعاونهم وقيامهم بالإبلاغ. وقد يلزم إعادة تقييم الأساليب المعتادة لاحتساب البيانات في حالة عدم استلام الاستبيانات، وعلى وجه التحديد يتعين التمييز بين "عدم الإبلاغ مع الاستمرار في مزاولة النشاط" و"عدم الإبلاغ لعدم مزاولة النشاط". وعلى سبيل المثال، إذا كان يتم تقدير بيانات غير المجيبين عادة باستخدام الاتجاهات العامة من منشآت الأعمال التي تزاول نفس النشاط، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تشويه النتائج إذا كانت هناك نسبة كبيرة على غير المعتاد من غير المجيبين قد أغلقت عملياتها. وفي هذه الحالات، ربما يرغب معدو البيانات في استنباط النتائج من عينات متطابقة أو بدلا من ذلك باستحداث مصادر بيانات أو أساليب بديلة. وينبغي أن تبذل مكاتب الإحصاء الوطنية الجهود للتواصل مع المجيبين للتأكيد على أهمية مواصلة نشر البيانات الموثوقة.

ومن الممارسات السليمة في هذا الشأن إعداد بيانات وصفية عن عدد المجيبين غير المتوفرين. وتشكل هذه البيانات أهمية خاصة في ظل الظروف الحالية لأنها ستعزز الشفافية وتبني الثقة لدى مستخدمي البيانات.

ثالثا – إعداد بيانات الحسابات القومية

التأخر في إتاحة المصادر الرئيسية للبيانات أو ضعف جودتها سيثير التساؤل حول مدى الحاجة لتأجيل دورة النشر المعتادة. والتشاور مع المستخدمين الرئيسيين حول أولوياتهم يمثل مطلبا أساسيا في هذا الخصوص، وينبغي دائما مناقشة أي حالات تأجيل والإخطار بها مسبقا. وربما تتباين الظروف – على سبيل المثال، فقد لا يتسع المجال للمرونة في شرط حداثة بيانات الحسابات القومية السنوية إذا كان الغرض هو استخدامها كأحد المدخلات لإعداد الموازنة العامة، وقد يكون أكثر مرونة في حالات أخرى. أما بيانات الحسابات القومية ربع السنوية فتتسم بحساسيتها لعامل الوقت، لذا ينبغي لمعدي البيانات مراعاة مدى تأثر عاملي حداثة البيانات وجودتها في الظروف المعتادة.

وينبغي مناقشة مسألة تحديد الأولويات للتأكيد على أهم المتغيرات والمقاييس، مع توفير المعلومات التحليلية الثانوية في وقت لاحق. وستكون هناك أهمية بالغة في هذه المرحلة لتوفير مؤشرات مبكرة عن مدى تباطؤ النشاط والتحول الاقتصادي، لذا سيزداد الطلب على الحسابات القومية ربع السنوية وغيرها من المؤشرات الشهرية وربع السنوية.

ومن الضروري رفع درجة الوعي لدى المستخدمين حول أي زيادة في نطاق عدم اليقين في الحسابات القومية. وينبغي أن تبرز التصاريح الصحفية والبيانات الوصفية أي مشكلات أمكن تحديدها في الحسابات القومية. وسيكون من المفيد إبراز أي تحيزات أو أخطاء محتملة.

وعلى وجه التحديد بالنسبة لآخر ربع سنة (أو أرباع سنة)، هناك فجوات في مصادر الحسابات القومية ربع السنوية تقتضي استنباط أو تقدير بعض العناصر باستخدام العلاقات مع سلاسل بيانات أخرى. وفي أوقات الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة والفريدة نجد أن بعض هذه الأساليب قد يعتمد تعتمد على افتراضات لم تعد سارية. وينبغي مراجعة الافتراضات وضبطها، قدر الإمكان، لكي تتواءم بشكل واقعي مع الظروف الحالية، بحيث تكون البيانات أكثر تمثيلا للواقع وأقل عرضة للتعديل في المستقبل. وأحد الأساليب التي قد تصبح غير ملائمة هو استخدام تقديرات شهرين لتمثيل الشهر الباقي في ربع السنة، وذلك على سبيل المثال لأن الاتجاهات العامة في شهري يناير وفبراير كانت مختلفة تماما عنها في شهر مارس. كذلك فإن استخدام الأنشطة المقيسة لاستنباط بيانات القطاع غير الرسمي قد يصبح مضللا، إذا تحول الأشخاص الذين تم الاستغناء عنهم في القطاع الرسمي إلى مزاولة الأعمال في القطاع غير الرسمي.

وفي حالة عدم توافر بعض مصادر البيانات أو تأخرها، فقد يكون محبذا البحث عن مصادر بديلة. وعلى سبيل المثال، ربما أمكن استخدام المعلومات المتعلقة بمعاملات النقود الإلكترونية المحمولة، ومعاملات بطاقات الائتمان، والنشاط على المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والسجلات الإدارية التي لم يسبق استخدامها. ويمكن النظر في استخدام التعديلات المخصصة للأنشطة المدرجة في النماذج الإحصائية. ويتعين اختبار أي مصادر أو أساليب جديدة وإخطار المستخدمين بأي تغييرات تطرأ، وخاصة إذا كان من المحتمل أن تكون التعديلات المستقبلية أكبر من العادي بسبب هذه الظروف الاستثنائية. وبالتالي، ينبغي توخي قدرا أكبر من الحذر عند تفسير الاتجاهات العامة في الفترة الراهنة. وإذا كانت المصادر محدودة لدرجة اعتبارها غير كافية لحساب بيانات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية، فربما لا يزال من الممكن استخدام المؤشرات المتاحة لإعداد مؤشر مُركّب كبديل احتياطي للمراقبة الاقتصادية، على النحو الذي ترد مناقشته في ورقة عمل صندوق النقد الدولي بعنوان *المؤشر الشهري للنمو الاقتصادي للبلدان المنخفضة الدخل*[1].

وقد يطلب مستخدمو البيانات المساعدة من معدي إحصاءات الحسابات القومية لتحديد حجم الأثر الواقع على التطورات الاقتصادية من جراء وباء كوفيد-19. وحيث إن بعض مصادر البيانات قد يساعد في تحديد التغييرات فمن الممكن مراقبة هذا الأمر، مثل الأنشطة الأكثر تأثرا كالصحة والسياحة. وسوف تساعد التصحيحات الموسمية في تحديد العناصر الشاذة في البيانات ربع السنوية، وهو ما يمكن أخذه في الاعتبار، رغم أن الفصل بين الاتجاهات العامة والعناصر الشاذة بالنسبة لبيانات آخر ربع سنة يكون عرضة لقدر من عدم اليقين. ويمكن لمعدي

[1] https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/WP/2020/English/wpiea2020013-print-pdf.ashx

إحصاءات الحسابات القومية تقديم خلفية فنية لمساعدة المحللين الذين يضعون التقديرات عن آثار وباء كوفيد-19. وستخضع أي تقديرات لدرجة عالية من عدم اليقين.